



محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: 53 QIC (F) 2026]

مركز قطر للمال
المحكمة المدنية والتجارية
الدائرة الابتدائية

التاريخ: 12 أغسطس 2026

رقم القضية: CTFIC0051/2026

DG

المدعى

ضد

شركة بلاي رايفلز جيمينغ ذ.م.م

المدعى عليها

الحكم

هيئة المحكمة:

القاضي تان سري ناليني باثماناثان



الأمر القضائي

1. رفض طلب المدعى عليها بشأن شطب دعوى المدعى.
2. يتعين على المدعى خلال سبعة أيام من تاريخ صدور هذا الحكم تعديل صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها إلى المدعى عليها، بحيث يُستعاض عن المدعى في هذه الدعوى بوليّه القانوني.
3. إلزام المدعى عليها بإيداع مذكرة دفاعها في الدعوى بشأن الموضوع خلال 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم.
4. حجز التكاليف.

الحكم

مقدمة

1. يمثل المدعى فردًا طبيعيًا يقيم في الهند. وتمثل المدعى عليها شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال. ويطالب المدعى، من بين أمور أخرى، باسترداد أتعاب استشارية يُدعى استحقاقها بموجب اتفاقية خدمات استشارية أبرمت بينه وبين المدعى عليها بتاريخ 25 ديسمبر 2025 (يُشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية")، على أن يبدأ تقديم الخدمات الاستشارية بتاريخ 1 يناير 2026.
2. طلبت المدعى عليها في مذكرة دفاعها صدور أمر بشطب دعوى المدعى أو رفضها، وذلك على سند من الآتي:
 - i. افتقار المدعى إلى الأهلية القانونية لإقامة هذه الدعوى باسمه الشخصي بسبب كونه قاصرًا.
 - ii. إعلان الدعوى الموجه إليها عبر الوسائط الإلكترونية قد قُدم دون إذن من المحكمة أو رئيس قلم المحكمة أو غير مصرح به قانونًا. ويدّعى، فضلًا عن ذلك، أن هذا الأمر قد شابته عيب بطلاني يمس الاختصاص.
 - iii. رفع المدعى لدعواه قد جاء سابقًا لأوانه تعاقدًا وتنظيميًا، نظرًا لعدم انقضاء "مهلة" الاستئناف النظامية بشأن مطالبة سابقة كان قد تقدم بها إلى مكتب معايير التوظيف لدى مركز قطر للمال بموجب المادة (2)62 من لوائح التوظيف بمركز قطر للمال (وتعديلاتها).

الوقائع الأساسية

3. المدعى، السيد DG ، مواطن هندي الجنسية من مواليد 15 يناير 2009. وبناءً على ذلك، كان المدعى قاصرًا يبلغ من العمر 16 عامًا عند إبرام الاتفاقية. وظل قاصرًا يبلغ من العمر 17 عامًا عند قيد صحيفة دعواه أمام هذه المحكمة بتاريخ 19 يوليو 2026.
4. تتلخص الدعوى في المطالبة باسترداد أتعاب استشارية يُدعى أن المدعى عليها اقتطعتها وحبستها دون وجه حق، بما في ذلك مبلغ 8,000 روبية هندية، وذلك في أعقاب إنهاء المدعى عليها لخدمات المدعى بشكل فوري. يدعي المدعى أنه عرض النزاع أولاً على مكتب معايير التوظيف، والذي رفض الاختصاص القضائي على سند من أن



العلاقة يحكمها عقد تقديم خدمات استشارية وليس عقد عمل، وأوصاه بطرح أي نزاع عقدي أمام هذه المحكمة. وبناءً عليه، أقام المدعي هذه الدعوى. وتجدر الإشارة إلى وجود حق نظامي في الاستئناف يجوز ممارسته ضد قرار مكتب معايير التوظيف خلال أجل قدره شهر واحد.

5. بموجب إخطار الدفاع المؤرخ 6 أغسطس 2026، تدفع المدعى عليها ببطالان الدعوى بناءً على الأوجه الثلاثة المبينة في البند (2) أعلاه. ويرد فيما يأتي بحث الاعتراضات التي أبدتها المدعى عليها.

التحليل

الوجه الأول: افتقار المدعي إلى الأهلية القانونية لإقامة هذه الدعوى باسمه الشخصي بسبب كونه قاصرًا

6. تدفع المدعى عليها بأنه نظرًا لأن المدعي دون سن الثامنة عشرة، فإنه يفتقر إلى الأهلية الإجرائية للتقاضي بشخصه، وأن الولي أو الوصي المعترف به قانونًا هو الوحيد الذي يحق له قيد الدعوى أو مباشرتها نيابة عنه، ومؤدى ذلك أن صحيفة الدعوى شاتها "بطلان إجرائي" ويتحتم الحكم برفضها.

7. لا تتطرق قواعد هذه المحكمة وإجراءاتها (يُشار إليها فيما بعد باسم "القواعد") إلى أهلية القاصر في إقامة الدعوى. ووفقًا الملحق رقم (6) من القانون رقم (7) لسنة 2005 بشأن مركز قطر للمال (يُشار إليه فيما بعد باسم "قانون مركز قطر للمال")، فإنه في حال غياب نص خاص في القواعد أو في قانون مركز قطر للمال، تطبق أحكام القانون رقم (13) لسنة 1990 (يُشار إليه فيما بعد باسم "قانون المرافعات المدنية والتجارية").

8. تنص المادة (49) من القانون رقم (22) لسنة 2004 (يُشار إليه فيما بعد باسم "القانون المدني") على أن الأهلية القانونية الكاملة لمباشرة التصرفات القانونية تُكتسب ببلوغ سن الرشد، وهي 18 عامًا. ولما كان المدعي يبلغ من العمر 17 عامًا في تاريخ إيداع الدعوى، فإنه لا يتمتع بتلك الأهلية. ولم يسع المدعي للتمسك بخلاف ذلك.

9. يبقى السؤال القائم هو ما يترتب على الخلو على تلك النتيجة. تفترض المدعى عليها أن الحكم بالفرض هو المسار الوحيد المتاح، بيد أن الأمر ليس كذلك؛ إذ تنص المادة (71) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، التي تحكم إجراءات هذه المحكمة في المسائل التي لم تتطرق إليها القواعد، على ما يأتي:

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، يجوز إبداءه في أي حالة تكون عليها الدعوى. وإذا رأت محكمة الدرجة الأولى أن الدفع بعدم قبول الدعوى لاكتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس، أجلت الدعوى لإعلان ذي الصلة.

[إضافة تأكيد].

10. تنص المادة (71) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، في جوهرها، على أنه متى تقرر وجود العيب المتمثل في انعدام الأهلية، كما هو الحال في الدعوى الراهنة، وجب تأجيل نظر الدعوى لحين إعلان صاحب الأهلية القانونية. وإن استخدام الصيغة الوجوبية يوضح بجلاء أن الحل الإجرائي الذي تقرره المادة ذاتها هو التأجيل والإعلان، وليس رفض أو شطب الدعوى. كما لم تبين مذكرة الدفاع أي سند قانوني للاكتفاء بالادعاء بوجود ترتيب نتيجة واحدة تتمثل في رفض الدعوى.



11. يتعزز النص السالف باعتبارين إضافيين؛ يتمثل أولهما في أنه بموجب المادة (4.1) من القواعد "تهدف المحكمة أساساً إلى العمل بشكل عادل في جميع الدعاوى"، وهو ما يشمل التعامل معها بأسلوب يتناسب مع حجم المسائل المطروحة فيها. وإن شطب دعوى قد تكون مقبولة ومستوفية لأركانها الموضوعية الأخرى، لمجرد وجود نقص في الأهلية الإجرائية يمكن تصحيحه وتداركه بانضمام الولي أو الوصي، لا يتفق مع هذا الهدف الأسمى.

12. يتمثل الاعتبار الثاني في أن المادة (6) من لوائح العقود بمركز قطر للمال لسنة 2005 تنص على أن العقد الذي يبرمه شخص لا يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة يكون قابلاً للفسخ والبطالان بناءً على خيار ذلك الشخص أو ممثله القانوني أو بأمر من هذه المحكمة، ولا يُعد باطلاً بطلاناً مطلقاً. ومن ثم، فإن الإطار التنظيمي يعامل التصرفات التعاقدية للقاصر على أنها قابلة للتصحيح أو الإجازة، وليست عديمة الأثر كأن لم تكن لتُستبعد من السجل. وعليه، فإن القول بأن كون المدعي قاصراً يُعد مانعاً مطلقاً يحرمه من سماع النزاع الموضوعي يتعارض مع هذا النهج التشريعي.

13. بموجب المادة (10) من القواعد، يجوز لهذه المحكمة إصدار توجيهات بشأن إدارة الدعوى، بما في ذلك التوجيه بتعيين أو ضم ولي أمر أو ممثل قانوني في الدعوى لمتابعة سيرها. وبناءً عليه، فقد اتخذ هذا الإجراء.

الوجه الثاني: إعلان الدعوى بالوسائل الإلكترونية دون الحصول على إذن من المحكمة أو رئيس قلم المحكمة

14. تكشف سجلات قلم المحكمة أن المدعي استأذن رئيس قلم المحكمة لإعلان المدعي عليها عبر البريد الإلكتروني، وقد صدر الإذن بذلك. وبناءً عليه، امتثل المدعي لتوجيهات قلم المحكمة بشأن الإعلان. وعندما تبين عدم إرفاق أحد المستندات ضمن الإعلان السابق، أعاد المدعي إعلان جميع مستندات الدعوى كاملةً. وقد قُدم ما يثبت صحة الإعلان بشكل صحيح.

15. ومما يؤكد ذلك بجلاء، أن المدعي عليها قد تسلمت الدعوى وقدمت مذكرة دفاعها، مطالبة بشطب الدعوى أو رفضها. ومؤدى ذلك أن الغاية من الإعلان قد تحققت بالفعل، ووفقاً لتوجيهات قلم المحكمة. وعليه، لا يمكن القول بأن المدعي عليها قد لحق بها أي ضرر. كما أن هذا الاعتراض لا ينال من الاختصاص القضائي للمحكمة، ومن ثم يتعين القضاء برفضه.

الوجه الثالث: رفع المدعي لدعواه قد جاء سابقاً لأوانه تعاقدياً وتنظيمياً، نظراً لعدم انقضاء "مهلة" الاستئناف التنظيمية بشأن مطالبة سابقة كان قد تقدم بها إلى مكتب معايير التوظيف

16. أما فيما يتعلق بدفع المدعي عليها بأن الدعوى قد أُقيمت قبل أوانها، فإن بقاء المدة المقررة للطعن في قرار مكتب معايير التوظيف لا يحول دون إقامة الدعوى الماثلة، ولا سيما أن المكتب قد قرر صراحةً عدم اختصاصه بنظر المطالبة، وأرشد المدعي إلى اللجوء إلى هذه المحكمة. كما أنه لا يوجد في القانون الواجب التطبيق ما يلزم المدعي بالطعن في قرار مكتب معايير التوظيف قبل إقامة دعواه أمام المحكمة. ومن ثم، فإن هذا الدفع أيضاً لا يقوم على أساس، ويتعين رفضه.

الخلاصة



17. بناءً على هذه الأسباب، أرفض شطب الدعوى أو الحكم برفضها استناداً إلى أي من الأسباب التي أبدتها المدعى عليها.

صدر عن المحكمة،



[توقيع]

القاضية تان سري ناليني باثماناثان

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل

ترافع المدعي بالأصالة عن نفسه.

ترافعت المدعى عليها بالأصالة عن نفسها.

